الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي و التشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015 : دراسة تحليلية

ا.م. د. لورنس يحيى صالح / كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة بغداد.
الباحث / محمد طاهر نوري الموسوي.

تاريخ التقديم:2018/3/19
تاريخ القبول:2018/5/29

المستخلص

يتمثل هدف هذه الدراسة، في محاولة بيان واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، عبر تقديم تحليل كمي لابرز انواعها، والمتمثلة باختلال الهيكل الانتاجي واختلال الهيكل التجاري، واختلال هيكل الموازنة العامة، مع تتبع اثر تلك الاختلالات على النمو القطاعي العام والتشغيل. اذ تكمن مشكلة البحث في كون الاقتصاد في العراق، يعاني منذ امد طويل من وجود اختلال في هيكله الاقتصادي يتمثل في عدم تكافؤ العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة له، وفق النسب والمستويات التي تحددها النظرية الاقتصادية. وقد تسبب ذلك بضعف نمو المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل واستمرار ريعية الاقتصاد اعتمادا على صادرات النفط. ومن هنا تتضح اهمية البحث، في محاولة دراسة وتحليل اهم مظاهر تلك الاختلالات، عبر استخدام المؤشرات كمية والنسبية ذات العلاقة. و قد توصلت الدراسة الى استنتاج بوجود اختلالات هيكلية واضحة، من ابرزها: اختلال هيكل النفقات العامة والمتمثل بانعدام التناسب الصحيح بين شقيها الاستثماري والتشغيلي، فضلا عن الاختلال في هيكل الايرادات العامة والمتمثل في الاعتمادية الشديدة على الريع النفطي. وان ذلك الاختلال المركب قاد الى اختلالات كثيرة، ابرزها ضعف النمو القطاعي الانتاجي وانخفاض نسب مساهمته في ال GDP. وقد ادى الى اختلال في هيكل التجارة الخارجية للبلد متمثلا في زيادة درجة الانكشاف التجاري بسبب نمو الاستيرادات و تفوقها على الصادرات فيما لو استبعدنا النفطية منها، و لقد كان نتاج كل ذلك تعثر وضعف العملية التنموية، مما انعكس سلبا على واقع التشغيل. و يوصي الباحث، بان الحل الافضل لتجاوز المشكلة، يكمن في التخلص التدريجي من الطبيعة الريعية للاقتصاد بدعم النمو القطاعي الإنتاجي في كل من الزراعة والصناعة والخدمات لا سيما السياحة بانواعها. ولا يتم ذلك الا بخلق الموائمة و التناغم بين السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية والتجارية، فضلا عن دعم دور القطاع الخاص و تشجيع الاستثمار الاجنبي.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الهيكل الاقتصادي، الاختلال الهيكلي، النمو القطاعي، التشغيل.

*بحث مستل من رسالة ماجستير.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 109 المجلد 24
الصفحات 402- 422

المقدمة

لقد اعتمد العراق بعد عام التغيير في 2003، مبدأ الليبرالية الاقتصادية و التحول الى اقتصاد السوق، بوصفه منهجا للإصلاح الاقتصادي استند الى عدة مبادئ أساسية ضمن المدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية، يقع في مقدمتها تقليص الدعم الحكومي وحرية التجارة وحرية التحويل المالي، واستقلالية السلطة النقدية. الا انه يبين للمتمعن، ان الاقتصاد العراقي ضل يعاني من حالة عدم استقرار العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وفق النسب و المستويات التي تحددها النظرية الاقتصادية، مما يعني وجود اختلال هيكلي يتمثل في اختلال العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة للهيكل الاقتصادي الى المستوى الذي يؤثر فيه على النمو الاقتصادي واستقراره، مما ينعكس سلبا على واقع وطبيعة الأداء الاقتصادي. وتأسيسا على ذلك يأتي هذا البحث لتبيان أهم أنواع تلك الاختلالات الهيكلية او التشوهات البنيوية، من خلال تناوله عبر التحليل الاقتصادي، لأبرز أنواعها في الاقتصاد العراقي وهي: اختلال الهيكل الإنتاجي، اختلال الهيكل التجاري، واختلال هيكل الموازنة العامة، وتتبع اثر ذلك على المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل.

المبحث الاول/ منهجية البحث

سيتم ضمن هذا المبحث عرض لمنهجية البحث و كما يلي:-

اولا: مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي منذ امد طويل من وجود اختلال في هيكله الاقتصادي يتمثل في عدم تكافؤ العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة له، مع وجود حالة من عدم استقرار العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وفق النسب و المستويات التي تحددها النظرية الاقتصادية. و قد تسبب ذلك بضعف نمو المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي و التشغيل و استمرار ريعية الاقتصاد اعتمادا على صادرات النفط.

ثانيا: اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال المشكلة التي يناقشها، اذ ان من اهم اسباب وجود و استمارية ضعف الاداء في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، وعدم تمكنه من دفع عجلة النشاط الاقتصادي الكلي بالشكل الذي يضمن استغلال امثل وتعبئة جيدة للموارد المتاحة لاسيما المورد البشري، هو وجود و استمرارية مشكلة التشوه وعدم التوازن الهيكلي. ومن هنا تتبين اهمية البحث، في محاولة دراسة وتحليل اهم مظاهر تلك الاختلالات والتشوهات الهيكلية، عبر استخدام المؤشرات كمية والنسبية ذات العلاقة، ومن خلاله تتبع اثر ذلك على النمو القطاعي و التشغيل.

ثالثا: فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها ((ان الاختلالات والتشوهات الهيكلية هي السبب الرئيس في ضعف النمو القطاعي في الاقتصاد العراقي، مما ابقى على ريعية الاقتصاد، وقد انعكس ذلك سلبا على طاقته في استيعاب فائض القوى العاملة)).

رابعا: هدف البحث

يهدف البحث الى التحقق من صحة الفرضية المطروحة، عبر محاولة تحقيق الاتي:-

1. تقديم تحليل كمي لابرز انواع الاختلالات الهيكلية، المتمثلة باختلال الهيكل الانتاجي و اختلال الهيكل التجاري، و اختلال هيكل الموازنة العامة خلال مدة البحث.
2. ابراز اثر تلك الاختلالات على النمو القطاعي العام والتشغيل.

خامسا: حدود البحث الزمنية و المكانية

يكون الاقتصاد العراقي، موضوع البحث ضمن حدود زمنية تمتد بين 2003 و هي سنة التغيير، وصولا لعام 2015. و ذلك لاعتماد العراق بعد ذلك التاريخ، سياسات اقتصاد السوق (Market Economy)، بعد أن كان الاقتصاد العراقي، اقتصاد موجها (Command Economy). وكذلك وفقا لما متوفر لدى الباحث من بيانات.

المبحث الثاني/ الجانب النظري

سيتم التطرق ضمن هذا المبحث الى الإطار ألمفاهيمي و النظري لكل من الهيكل الاقتصادي و الاختلال الهيكلي، وكما يلي:-

المطلب الاول: **مفهوم الهيكل الاقتصادي** Economic Structure concept

عند البحث في مفهوم الهيكل الاقتصادي يتبين بان ليس هنالك تعريف متفق عليه للهيكل الاقتصادي العام او البنية الاقتصادية (Economic Structure)، كما في اغلب حقول العلوم الإنسانية وانما تتعدد التعريفات طبقا للغرض او الهدف الذي يتم تناوله.

فقد عرف (فرانسو بيرو) الهيكل الاقتصادي بأنه: مجموعة النسب و العلاقات القائمة بين العناصر الاقتصادية التي تميز كيانا اقتصاديا في مكان وزمان معينين، وتشير هذه النسب الى الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبنية الاقتصادية، مثال ذلك نسبة الأجور او الارباح الى الدخل، او نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها، اما العلاقات فتحدد الشكل الذي تنتظم او تمتزج فيه هذه العناصر معا لتشكل الكيان او الهيكل الاقتصادي، ومن امثلة العلاقات: علاقة الدخل بالاستهلاك او الاستثمار بالدخل القومي، وغيرها من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية (المحجوب، 1966: 122).اما (كينيث اف والس Kenneth F. Wallis) وهو من رواد المدرسة الهيكلية فقد عرف الهيكل الاقتصادي: بأنه: عبارة عن مجموعة من الملامح والخصائص الاقتصادية التي تبقى ثابتة خلال مدة معينة من الزمن (والس، 1982: 22). بينما يرى (ولاس بيترسون)، ان مفهوم البنية او الهيكل الاقتصادي: يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة، اي المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة المولدة للدخل القومي. وان الهيكل الاقتصادي لبلد ما يتكون من عدد من البنى والهياكل الفرعية، والتي يمكن من خلالها استيضاح مسار التطور في جوانب الاقتصاد القومي وامكانية التعرف على اوجه الخلل فيه، ومثال ذلك هيكل القوى العاملة وهيكل الموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية والهيكل النقدي وهيكل الانتاج، وغيرها (بيترسون،1968: 383).

يتضح من التعريف الأخير، إن بعض الاقتصاديين يركزون من خلال تحليلهم للمسار الاقتصادي على البنية القطاعية للاقتصاد، كأن يتم التركيز على بنية القطاع الصناعي مثلا او الخدمي، و ذلك في معرض دراسة الإطار العام للبنية الاقتصادية الكلية، اي يتم الاهتمام بجزئيات البناء عند تحليل الهيكل الاقتصادي العام و ذلك من اجل الوقوف على حالة تلك الجزئيات ومدى انسجامها وتناسبها. كما يتضح ان التعاريف السابقة تشير الى العلاقات التناسبية القائمة بين المتغيرات الاقتصادية والى نمط العلاقة التبادلية التي تنتظم بها هذه المتغيرات فيما بينها.

وان مما تجدر الاشارة اليه، بان (التحليل الهيكلي للاقتصاد)، يفيدنا في دراسة التغيرات التي تسفر عنها عملية التنمية الاقتصادية في مختلف جوانب وقطاعات الاقتصاد القومي وتحليل السياسات الكلية المتبعة، و مدى قدرتها على القيام بالدور المناط بها في إسناد العملية التنموية، وتقوية عوامل التشابك بين مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد (خليل،1989: 21-22).

وعليه يرى الباحث: ان تبني مفهوم محدد للهيكل الاقتصادي عموما، انما يرتبط بطبيعة الهدف او الغرض المراد دراسته لأجله. وان تعبير (الهيكل Structure) يعني الاطار العام الكلي للاقتصاد، بما يحويه من علاقات وترابطات اقتصادية، بينما تعني (البنية الاقتصادية) مكونات القطاعات الاقتصادية بشكل منفرد. لذا فان تعبير الهيكل اكثر شمولا، اذ هو يتضمن بنى اقتصادية متعددة، على الرغم من ان كلا التعبيرين قد يستخدمان غالبا لأداء نفس المعنى. وبشكل عام فان الهيكل الاقتصادي يعني مجموعة الخصائص والعلاقات والنسب التي يتسم بها اقتصاد ما، والتي تربط بين عناصره الاساسية في مكان وزمان معينين.

المطلب الثاني : **مفهوم الاختلال الهيكلي** Structural Imbalances concept

إذا كان الهيكل الاقتصادي يعني مجموعة الخصائص والعلاقات و النسب التي يتسم بها اقتصاد ما، كما مر ذكره انفا. فان مفهوم الاختلال لا بد ان يعبر عن حالة الابتعاد عن نقطة التوازن في الاقتصاد، وبما ان اي توازن انما يحدث بين القوى المتضادة في التأثير، فان مفهوم التوازن الاقتصادي يهتم بالحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الأثر الضدي، مثل: العرض الكلي والطلب الكلي، والاستثمار والادخار. واذا كان مفهوم الهيكل لأي كيان اقتصادي، انما يرتبط بالغرض المطلوب من دراسة ذلك الكيان.

فان الاختلال الهيكلي يظهر بصورة اختلال في العلاقة، او عدم التساوي، او عدم التوازن بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف التي ينبغي ان يصلها الاقتصاد القومي (الحصري، 2007: 3).

ويمكن تعريفه بأنه الاختلال في علاقات التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي او تغير خصائصه الاساسية الى الحد الذي يمكن ان يؤثر سلبا في النمو والاستقرار الاقتصادي (الكواز وبهنام، 2010: 45).

ويمكن تحديد الاختلال الهيكلي كما يشير الاقتصادي (سيمون كوزنتس)، من خلال احتساب الفرق بين الأهمية النسبية لكل قطاع الى الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك الاهمية النسبية للايدي العاملة لكل قطاع الى الايدي العاملة على مستوى الاقتصاد القومي، اذ ان الفرق يعبر عن درجة الاختلال القطاعي للاقتصاد القومي (النجفي، 2002: 45).

ان الاختلال الهيكلي في الاقتصاد يشير الى الاختلال في علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي و الذي يمكن ان يؤثر في إمكانية الاستقرار والنمو الاقتصادي و ديمومته، مما يؤدي في مرحلة لاحقة الى ظهور العديد من المشاكل والاختناقات والأزمات في بنية الاقتصاد القومي (عواد، 2004، 58).

مما سبق يمكن القول: ان اختلال الهيكل الاقتصادي بمعناه المتضمن اختلال علاقات التناسب بين العناصر المكونة له، فانه يؤدي بالضرورة الى الابتعاد شيئا فشيئا عن الأهداف التي ينبغي الوصول اليها، مما يفضي في النهاية الى فقدان التوازن العام في الاقتصاد وتشوه العلاقات التبادلية بين المتغيرات الكلية، مما يعني عجز الاقتصاد عن اداء دوره في الحياة الاجتماعية، ويقود ذلك الى التدهور العام في البلد الذي يعاني من اختلالات مزمنة. ومما تجدر الاشارة اليه ايضا، ان الاختلال غالبا ما يتسم بطابع الديمومة والاستمرارية، بسبب التاثير المتبادل للتشوهات الحاصلة في العلاقات بين بعض المتغيرات الكلية على البعض الاخر، اي ان الاختلال او التشوه الهيكلي غالبا ما يديم بعضه البعض الآخر في حلقة مفرغة، ما يعني عدم قدرة الاقتصاد على التعافي تلقائيا، إلا بتغيير جذري ملموس في السياسات الاقتصادية المتبعة التي من شانها ان تعيد الاقتصاد الى المسار الصحيح

المبحث الثاني/ الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد Structural Imbalances in Economy

سيتناول هذا المبحث، عبر التحليل الاقتصادي ابرز أنواع الاختلالات في الاقتصاد العراقي وهي: اختلال الهيكل الانتاجي، اختلال الهيكل التجاري، واختلال هيكل الموازنة العامة، وكما يلي:-

المطلب الاول: اختلال الهيكل الانتاجي Productive Structure Imbalance:

يمكن ملاحظة مظهر الاختلال في الهيكل الانتاجي عندما تكون مساهمة قطاعات او انشطة معينة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة كبيرة، في حين تقل مساهمة قطاعات او انشطة اخرى، وكذلك عندما يكون معظم العاملين يتركزون في قطاعات او انشطة معينة في حين لا تستوعب القطاعات الاخرى الا نسب منخفضة منهم. وقد قدم الاقتصادي المعروف (سيمون كوزنتس S. Kuzents) في كتابه الشهير(Economic growth of Nations)، مقياسا للاختلال في الهيكل الانتاجي، يتلخص في احتساب الفرق بين كل من الاهمية النسبية للناتج المحلي لكل قطاع الى اجمالي الناتج المحلي، و الاهمية النسبية للايدي العاملة لكل قطاع الى اجمالي الايدي العاملة، و هذا الفرق يمثل درجة الاختلال القطاعي. و يمكن الحصول على درجة الاختلال الهيكلي (الكلية) للاقتصاد القومي، بجمع درجات الاختلالات القطاعية (بالقيم المطلقة). و يفترض ان لا تزيد درجة الاختلال الكلية عن (20%)، و هو الحد الاقصى للاختلال في الاقتصادات المتقدمة (النجفي،2002:47). و على هذا الاساس فان اختلال اي قطاع يعني عدم التناسب بين مساهمته في ال GDP الذي يمثل العرض الكلي لذلك القطاع من السلع و الخدمات، و مساهمته في تشغيل الايدي العاملة التي تمثل طلبا على واحد من اهم عناصر الانتاج، وهو عنصر (العمل Labor).

وبهدف الوقوف على طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي و تتبع التغير في المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي والايدي العاملة، و من ثم احتساب درجة الاختلال في الهيكل الانتاجي التي تعبر عن درجة التطور او التخلف في التركيبة الهيكلية للاقتصاد الوطني، فسيتم تقسيم هذا المطلب الى فقرتين و كالاتي:

اولا: تحليل المساهمة القطاعية في الانتاج والتشغيل

ان من المناسب والمهم في سياق البحث الوقوف على مكونات الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق التعرف على الإسهام النسبي للقطاعات الرئيسة فيه، اذ ان دراسة الناتج المحلي الاجمالي بدون التحليل القطاعي لا يعطي الا صورة خادعة للنمو الحقيقي المرغوب في الاقتصاد، والمقصود هنا بالنمو الحقيقي اي النمو التراكمي الفعلي المصحوب بالتوسع بالإنتاج و التشغيل، تمميزا له عن النمو الريعي الحاصل من التوسع في الصادرات النفطية و الذي يشكل نسبة عالية من ال GDP في العراق، كما هو معروف.

وبالنظر الى الجدول (1)، و الشكلين (1) و (2)، يتضح الدور البارز للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة، فقد كانت مساهمته (68.14%) في عام 2003، ثم انخفضت الى (42.97%) عام 2009، بسبب تراجع اسعار النفط نتيجة الازمة المالية العالمية، و قد عاودت النسبة الى الارتفاع مع تذبذب بسيط، ثم عاودت الانخفاض ابتداء من عام 2013 لتصل الى اقل قيمة لها (29.86%) في عام 2015، بسبب ازمة انهيار اسعار النفط التي حدثت عام 2014. وقد بلغ متوسط النسبة الاجمالي خلال مدة الدراسة (50.58%). اما نسبة مساهمة هذا القطاع في التشغيل، فقد بلغ متوسطها الاجمالي خلال المدة (2.5%)، و قد كانت قيمها قريبة من المتوسط خلال كل سنوات الدراسة، مما يشير الى المساهة المتواضعة جدا لهذا القطاع في اجمالي التشغيل في الاقتصاد العراقي. و يتضح مما سبق ان الاقتصاد العراقي يحقق ايرادات مالية (ريعية) كبيرة، لا علاقة لأغلب فئات المجتمع في تحصيلها، اذ ان الفئات التي تعمل في القطاعات الاخرى تكون منقطعة الصلة عن العاملين في القطاع النفطي الا بقدر بسيط، ذلك بسبب كون الصناعة النفطية في العراق ذات سمة استخراجية للنفط الخام بالدرجة الاساس، ولا تنشط في مجال التكرير والبتروكيمياويات الا بنسبة قليلة لا تفي بكامل احتياجات الاقتصاد للمشتقات النفطية. مما يجعل الترابط بين القطاع النفطي والقطاعات الاخرى بالروابط الامامية و الخلفية ضعيفا، الامر الذي يخلق ازدواجية في الاقتصاد (Dual Economy)، متمثلة بتقدم القطاع النفطي و تخلف القطاعات الاخرى ذات الثقل الاكبر في التشغيل. وعليه فان النمو في العراق مرهون بدرجة كبيرة بتطور العائدات النفطية، وليس بزيادة الانتاج و خلق روابط وتشابك بين القطاعات الانتاجية السلعية مع بعضها البعض من ناحية، ومع القطاعات الخدمية من ناحية اخرى. وهو خلاف قانون (اوكن OKUN)، الذي يؤكد وجود رابطة حيوية بين الانتاج و سوق العمل و ينص على ان معدل البطالة يرتفع نحو (1%) عند انخفاض مستوى ال GDP الحقيقي بنسبة (2%)، (ساموليسون وهاوس،2006: 690).

اما في ما يتعلق بقطاع الصناعة التحويلية و الذي يفترض به ان يمثل المحور الاساس في عملية تطوير الهيكل الاقتصادي و تنويع الانتاج، واستيعاب الايدي العاملة المتحولة من القطاع الزراعي، فانه يتبين من متابعة ارقام الجدول السابق، انه لم يتمكن من تحقيق نسبة مساهمة ذات ثقل في ال GDP خلال مدة الدراسة، اذ بلغ متوسطها (1.94%)، رغم الزيادات الطفيفة والمتذبذبة التي سجلت خلال المدة بعد عام 2003. واسباب ذلك كثيرة يقع في مقدمتها تطبيق الوصفة الجاهزة لصندوق النقد الدولي في الاصلاح الاقتصادي الذي قاد الى الانفتاح التجاري وعدم توفر سياسة حمائية للمنتج المحلي، وتزايد تكاليف الانتاج بسبب رفع الدعم الحكومي عن الوقود، وعدم كفاية الطاقة الكهربائية المتوفرة، مما سبب رخص المنتج المستورد بالنسبة للمنتج المحلي وقد عزز ذلك اجراءات السياسة النقدية ودعمها المتواصل الاسعار الصرف – كما مر ذكره تفصيلا في المفصل السابق – وغيرها من الاسباب اما نسبة مساهمة القطاع الصناعي بالتشغيل، فقد اتسمت بتذبذب بسيط مع اقتراب قيمها في اغلب السنين من متوسطها العام خلال مدة الدراسة والبالغ (11.75%). وهو اعلى بكثير من متوسط نسبة المساهمة في الناتج، المشار اليها انفا و البالغة (1.94%)، مما يعني انخفاض في إنتاجية العمل ووجود بطالة مقنعة واضحة.

اما قطاع الزراعة فقد تراجع في معدل نموه النسبي من حوالي (8.32%) عام 2003 لتصل الى اقل من النصف اي (3.9%) عام 2015، و بمتوسط عام بلغ (5.32%). لقد حدث ذلك لنفس للاسباب التي ذكرت انفا، فضلا عن نواحي اخرى فنية متعلقة بالملوحة و التصحر و قلة الموارد المائية و غيرها، و التي لم تلقى بمجملها علاجا بصورة صحيحة (حسن،2016: 22).و قد نجم عن هذا التراجع ارتفاع في مستوى البطالة و ذلك لعدم قدرة القطاع الزراعي على استيعاب المعروض من الايدي العاملة، اذ كانت نسب مساهمته في التشغيل منخفضة بشكل ملفت للنظر، وقد شهدت قيمها السنوية تذبذبا بسيطا حول متوسطها العام خلال مدة الدراسة والذي بلغ ما يقارب (7.68%)، من اجمالي عدد العاملين. ان تراجع مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الايدي العاملة لم يكن نتيجة لاستخدام الالات و المعدات الحديثة، بل جاء نتيجة لتدني الانتاج وارتفاع التكاليف وانخفاض الايراد الحدي (الساعدي،2015: 75).

الجدول (1)

المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل للمدة 2003-2015 (%)

السنة	القطاع النفطي[1]		القطاع الصناعي[2]		القطاع الزراعي[3]		القطاع الخدمي[4]	
	نسبة المساهمة في الـ GDP % C1	نسبة المساهمة في التشغيل % c1	نسبة المساهمة في الـ GDP % C2	نسبة المساهمة في التشغيل % c2	نسبة المساهمة في الـ GDP % C3	نسبة المساهمة في التشغيل % c3	نسبة المساهمة في الـ GDP % C4	نسبة المساهمة في التشغيل % c4
2003	68.14	1.75	1.01	18.91	8.32	12.52	22.53	66.83
2004	57.68	2.08	1.75	15.99	6.90	8.76	33.67	73.17
2005	57.54	2.13	1.31	10.89	6.85	5.33	34.30	81.65
2006	55.21	2.19	1.53	9.56	5.80	6.60	37.46	81.65
2007	52.94	2.39	1.62	13.08	4.91	7.86	40.53	76.67
2008	55.24	2.58	1.67	15.37	3.81	8.16	39.28	73.89
2009	42.97	2.56	2.59	8.50	5.19	4.21	49.25	84.73
2010	45.11	2.59	2.25	9.94	5.13	7.09	47.51	80.38
2011	53.06	2.56	2.81	10.83	4.54	7.63	39.59	78.98
2012	49.80	2.68	2.70	10.37	4.10	8.06	43.40	78.89
2013	46.00	2.99	2.30	10.74	4.80	8.29	46.90	77.98
2014	43.93	2.98	1.87	9.48	4.91	7.65	49.29	79.81
2015	29.86	3.07	1.80	9.11	3.90	7.74	64.44	80.00
متوسط المدة	50.58	2.50	1.94	11.75	5.32	7.68	42.17	78.05

المصدر: نسب المساهمة القطاعية في ال GDP، احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء،- مديرية الحسابات القومية. نسب المساهمة القطاعية في التشغيل، للاعوام 2003-2013، الساعدي، زاهد قاسم بدن (2015) التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة للحصول على "درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية"، ص (83). نسب المساهمة القطاعية في التشغيل للاعوام 2014و 2015، احتسبت من قبل الباحث، باسلوب التنبؤ بواسطة تحليل الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى.

[1] المقصود بالقطاع النفطي: قطاعات التعدين والمقالع والنفط الخام والانواع الاخرى من التعدين.
[2] المقصود بالقطاع الصناعي: قطاع الصناعة التحويلية.
[3] المقصود بالقطاع الزراعي : قطاع الزراعة والغابات والصيد.
[4] المقصود بالقطاع الخدمي: قطاعات البناء والتشييد، الكهرباء و الماء، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق، المال والتامين و خدمات العقار، البنوك والتامين، ملكية دور السكن، خدمات التنمية الاجتماعية و الشخصية، الكومة العامة، و الخدمات الشخصية.

اما قطاع الخدمات فقد شهد نموا واضحا خلال مدة الدراسة، اذ ارتفعت نسبة مساهمته في ال GDP من (22.53%) عام 2003 الى (49.25%) عام 2009 و هي نسبة قد فاقت نظيرتها في القطاع النفطي لنفس العام، بسبب تراجع اسعار النفط خلال الازمة المالية للعام 2008. ثم تساوت معها تقريبا عام 2013 بقيمة (46.9%)، ثم فاقتها كثيرا عام 2015 لتسجل (64.44%)، مقابل قيمة اقل من النصف (29.86%) للقطاع النفطي نتيجة لانخفاض اسعار النفط بسبب ازمة عام 2014 سالفة الذكر. و قد بلغ متوسط اجمالي المدة (42.17%)، ما جعل القطاع الخدمي الثاني من حيث الاهمية النسبية للمساهمة في ال GDP بعد القطاع النفطي، خلال مدة البحث. اما مساهمة القطاع الخدمي في التشغيل فكانت الاعلى من بين القطاعات، اذ بلغ متوسطها (78.05%) من اجمالي التشغيل خلال مدة الدراسة، وقد اتسمت ايضا بالتذبذب البسيط حول متوسطها العام المذكور خلال معظم سنوات المدة. ان استيعاب هذا القطاع للعدد الاكبر من الايدي العاملة، له اسباب كثيرة، منها عدم حاجته الى مهارات تخصصية عالية او توافر شهادات معينة، و كذلك فان البطالة الهيكلية في القطاعات الاخرى، تسببت في ان يؤدي القطاع الخدمي دور المستوعب للايدي العاملة، ما جعله يتسم بعدم التناسب بين مساهمته في ال GDP و مساهمته في التشغيل، اي انه يعاني من ضعف الانتاجية للفرد العامل و انخفاض القيمة المضافة، وهي المظاهر الرئيسة التي تؤكد وجود البطالة المقنعة و الناقصة.

بعد الاستعراض السابق لقيم الجدول (1)، تجدر الاشارة الى ان تزايد حجم القطاعات الخدمية في ال GDP اثناء مدة الدراسة، يعزى في جزء كبير منه الى ارتفاع مرونة الطلب الدخلية اتجاه الخدمات، اي تزايد نسبة ما يخصص من دخول الأفراد لاقتناء الخدمات، فضلا عن الزيادات الكبيرة في فقرات الخدمات الحكومية في الموازنات العامة وهو نوع من الترف الحكومي غير المبرر. وبالمقابل نلاحظ تراجع القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يعني تراجع العرض السلعي المحلي، وما يسببه ذلك من ضغوط تضخمية خصوصا في اسعار السلع غير القابلة للمتاجرة، اذ ليس بالإمكان تعويض النقص بهذا النوع من السلع عن طريق الاستيراد، مما جعل أسعارها ترتفع الى ما يقارب مثيلاتها في الدول المتقدمة او ربما اكثر. فاذا علمنا الفارق بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بين العراق والدول المتقدمة، استطعنا تقدير مدى الغلاء النسبي لهذا النوع من السلع بالنسبة للفرد العراقي. وخير مثال على ذلك سعر المتر المربع الواحد من الارض الصالحة للسكن خاصة في المدن الكبرى من العراق*، اذ يفوق مثيله في الكثير من الدول حتى المتقدمة منها ذات الكثافة السكانية الأعلى من العراق. ان مرد ذلك التشوه و الاختلال في هيكل اسعار السلع غير القابلة للمتاجرة ومنها الاراضي الصالحة للسكن انما يدل على الضعف الشديد في التخصيصات الاستثمارية التي كان الواجب توفرها حكوميا لتوفير البنى التحتية الداعمة والتي من شانها انهاء حالة العوز الشديد لهذا النوع المهم من السلع.

ويمكن مقاربة واقع الاقتصاد العراقي في سلوك الافراد نحو استهلاك الكثير من الخدمات بالاستناد الى راي الاقتصادي (Baumal) في ستينيات القرن الماضي، اذ قال: "ان المجتمعات التي تستهلك الكثير من الخدمات هي المجتمعات التي تغدو اكثر غنى، وان مواطنيها يصبحون تواقين الى شراء الخدمات عبر الحدود، فان نمو انتاجيتهم يكون طريقها نحو الانخفاض لا محالة" (حسن،2016: 23). ان تلك المقولة توافق الواقع العراقي في ما يتعلق بانخفاض انتاجية الافراد، لكنها جعلت ذلك سلوكا ناتجا عن غنى المجتمعات في المرحلة الاولى او انه يعقب ذلك على اقل تقدير. اما في حالة العراق فلم يحض المجتمع بوضع يصدق عليه مسمى الغنى او الرفاه الاقتصادي، لكن الذي حصل هي حالة من الاسترخاء المجتمعي (نتيجة ان عملية توزيع الدخول سبقت عملية الانتاج) ، اي بعكس ما تقول به النظرية الاقتصادية، والتي تفترض ان الدخول هي مكافئة عوامل الإنتاج، وانها يفترض ان تنمو بالتوازي مع نمو إنتاجية الافراد، لكن التوزيع في العراق كان من نمط خاص لا علاقة له بما ذكر، بل تم بتاثير عوامل سياسية وغير مهنية، او غير اقتصادية، في ما يخص التوظيف الحكومي بكافة أنواعه وقد تجسد ذلك بتفشي البطالة المقنعة و عدم الكفاءة في اختيار الموظفين ثم الزيادات المفرطة في الرواتب والأجور والامتيازات الممنوحة.

* لا تتوفر بيانات رسمية عن تطور اسعار الاراضي السكنية في العراق، و لكن بحسب راي المطلعين فان اسعار اسعارها قد ارتفعت في بعض نواحي العاصمة باكثر من 15 ضعف ما بين المدة 2002-2012. انظر حاتم، حاتم جورج (2012) " دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للاسعار واشكالية السياسة النقدية في العراق" مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد ، العدد 60،

اذ سجلت أرقامها طفرة كبيرة بعد عام 2003، كل تلك كانت في الغالب الأعظم منها دخولا بدون انتاج، ناهيك عن حالات الفساد المالي التي تسبب هدرا يذهب الى جيوب القائمين عليه – كما سبقت مناقشته عند تناول الشق التشغيلي من الموازنة، في المبحث الثالث من الفصل السابق- وخير دليل على ذلك ترهل الجانب التشغيلي من الموازنات العامة وإتيانه على الشق الاستثماري. مما احدث خللا هيكليا في الانفاق الحكومي وادخله في نفق يصعب الخروج منه، وجعله إنفاقا يسبب التضخم دون ان يحث او يحفز الانتاج و هذا أيضا بعكس ما تصرح به النظريات الاقتصادية التي تفترض ان التوسع في الانفاق يعزز الإنتاج و النمو الحقيقيين ويزيد في الدخول فيسبب ذلك تضخما يصفي نفسه تلقائيا بعد حين بسبب زيادة العرض الحقيقي المرافق لتلك العملية. وهذا لم يحدث في الاقتصاد العراقي للأسباب التي ذكرت وغيرها مما سيأتي ذكره. بل بقي الانفاق العام يشكل سياسة مالية توسعية تسبب التضخم ومن ثم يستهدف ذلك التضخم – نقديا فقط و ليس بالجانب الحقيقي (اي بزيادة العرض) – من قبل سياسة نقدية متشددة. وهكذا بقي التشدد النقدي يبتلع اثر التوسع المالي.

الشكل (1)

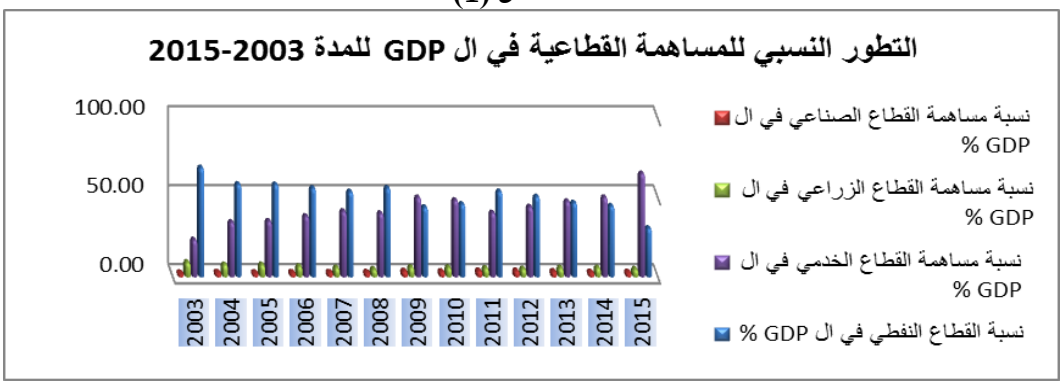

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد بيانات على الجدول (1)

الشكل (2)

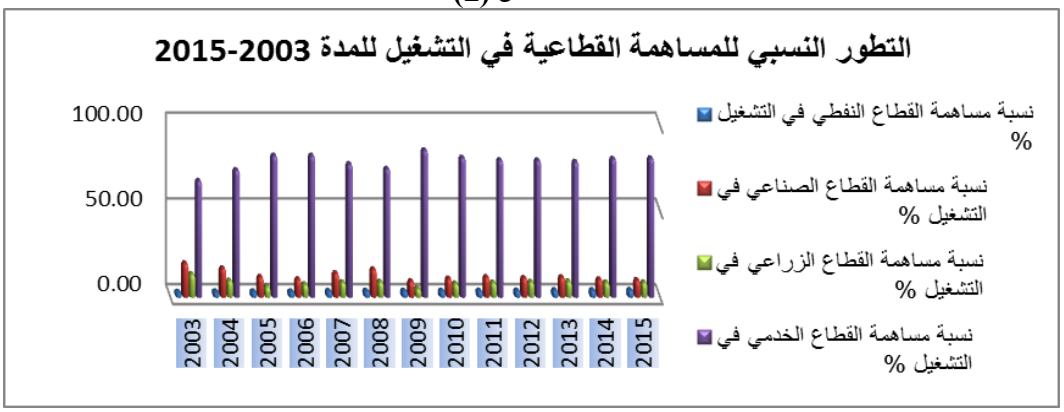

المصدر: من عمل الباحث بالعتماد على الجدول (1)

ثانيا: تحليل الاختلال الكلي للهيكل الانتاجي

ان الهدف من دراسة نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل، هو لمعرفة درجات الأختلال في الهيكل الانتاجي على مستوى الجزئي والكلي. ويتم احتسابه وفقا لمبدأ (كوزنتس) سالف الذكر، وبحسب المعادلات الاتية:

$$dit = Cit - cit \quad (1)$$

$$Dt = /d1t/ + /d2t/ + /d3t/ + \ldots\ldots../dnt/ \quad (2)$$

حيث ان: (dit) = درجة اختلال القطاع (i) للسنة (t)، (Cit) = نسبة مساهمة القطاع (i) في ال GDP للسنة (t)، (cit) = نسبة اسهام القطاع (i) في التشغيل للسنة (t)، (Dt) = درجة الاختلال الكلية للقطاعات الاقتصادية (الهيكل الانتاجي) للسنة (t)، (n) = عدد القطاعات.

وبالنظر الى قيم الجدول (2)، في ادناه، يتضح ان الاقتصاد العراقي يلازمه اختلال ظاهر في هيكله الانتاجي عند المقارنة بالدرجة الطبيعية (20%)، والتي كما ذكرنا سابقا انها تمثل الوضع الطبيعي للهيكل الانتاجي الذي لا يعاني من اختلال. وبالاعتماد على بيانات الجدول المذكور، يمكن تحليل النتائج لمعرفة درجات الاختلال الجزئية والكلية للهيكل الانتاجي خلال مدة الدراسة وكما يلي:

الجدول (2) درجات الاختلال الجزئية للقطاعات الاقتصادية و درجات الاختلال الكلية للهيكل الانتاجي للمدة 2003-2015 (%)

السنة	درجة الاختلال في القطاع النفطي d1	درجة الاختلال في القطاع الصناعي d2	درجة الاختلال في القطاع الزراعي d3	درجة الاختلال في القطاع الخدمي d4	درجة الاختلال الكلية D
2003	66.39	-17.90	-4.20	-44.30	132.79
2004	55.60	-14.24	-1.86	-39.50	111.20
2005	55.41	-9.58	1.52	-47.35	113.86
2006	53.02	-8.03	-0.80	-44.19	106.04
2007	50.55	-11.46	-2.95	-36.14	101.10
2008	52.66	-13.70	-4.35	-34.61	105.32
2009	40.41	-5.91	0.98	-35.48	82.78
2010	42.52	-7.69	-1.96	-32.87	85.04
2011	50.50	-8.02	-3.09	-39.39	101.00
2012	47.12	-7.67	-3.96	-35.49	94.24
2013	43.01	-8.44	-3.49	-31.08	86.02
2014	40.95	-7.61	-2.74	-30.52	81.82
2015	26.79	-7.31	-3.84	-15.56	53.50
متوسط المدة	48.07	-9.81	-2.36	-35.88	96.52

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) و المعادلتين (1) و (2).

بالنسبة للقطاع النفطي، فقد كانت درجات الاختلال ذات قيم (موجبة) طيلة مدة الدراسة، وهذا ناجم من تفوق هذا القطاع في اسهامه في الناتج على اسهامه في تشغيل الايدي العاملة. وقد انخفضت درجة الاختلال من (66.39%) عام 2003 و بشكل تدريجي خلال المدة لتصل الى (40.96%) عام 2014 ثم الى ادنى مستوى لها (26.79%) عام 2015، وهذا يعود الى انخفاض مساهمة القطاع في الناتج في ذلك العام بسبب تدهور اسعار النفط الخام. وقد بلغ متوسط المدة (48.07%). ان الاختلال في هذا القطاع يعود الى عدة اسباب، منها كون الاستثمارات النفطية الاستخراجية من نمط الاستثمارات التي تعتمد على كثافة راس المال (والتكنولوجيا اكثر من كثافة العمل (Capital and Technology Deeping)، وبسبب كون الصناعة النفطية في العراق صناعة استخراجية في اغلبها.

ولم تعزز بشكل كافي بصناعة تكريرية للنفط الخام، او بصناعة مكملة لاستغلال الغاز الطبيعي المصاحب للاستخراج مما يدعم التوسع في التشغيل وتعزيز القيمة المضافة وسد الحاجة المحلية من المشتقات النفطية والغاز الطبيعي، فضلا عن ان تطور هذا القطاع جاء في اغلبه بعد عام التغيير في 2003، بواسطة استثمارات اجنبية (جولات التراخيص)، والتي اعتمدت في نسبة معينة من التشغيل على العمالة الاجنبية وليس المحلية، فان تلك العوامل بمجملها ادت ضعف مساهمة هذا القطاع في استيعاب الايدي العاملة.

اما القطاع الصناعي، فالملاحظ من الجدول (2)، ان درجات الاختلال كانت ذات قيم (سالبة) طيلة مدة الدراسة، وقد انخفضت تدريجيا مع تذبذب بسيط من (17.9%-) عام 2003 الى ادنى مستوى لها (7.31%-) عام 2015، وبلغ متوسطها خلال المدة (9.81%). ان القيم السالبة لدرجات الاختلال، تعني تفوق المساهمة في التشغيل على المساهمة في الناتج، في حين كان يفترض ان يكون العكس، لكون هذا القطاع هو الرائد في عملية التنمية وهو المسؤول عن تحقيق الفائض الاقتصادي، كما تبين التجارب التنموية للكثير من الدول. ان وجود هذا النوع من الاختلال يبين الضعف الكبير في اداء هذا القطاع و عجزه عن دعم النشاط الاقتصادي الكلي، وان هذا الضعف في المساهمة في الناتج، يعود الى ضعف انتاجية الافراد وتفشي البطالة المقنعة والخلل الكبير في استغلال وادارة الموارد، لاسيما ان الجزء الأعظم من هذا القطاع هو (حكومي).

اما القطاع الزراعي، فالملاحظ ايضا ان درجات الاختلال كانت بقيم سالبة طيلة المدة ما عدا العام 2009، وقد كانت متذبذبة بشكل واضح حول متوسطها الذي بلغ (2.36%-)، ومن الملاحظ ان درجات الاختلال في هذا القطاع منخفضة بالقيم المطلقة، جاء ذلك بسبب قلة مساهمته في الناتج والتشغيل معا، وان تفوقه النسبي في المساهمة في التشغيل عن مساهمته في الناتج، لم يكن بفارق كبير بسبب قلة جاذبية هذا القطاع للأيدي العاملة و ذلك لضعف مدخولات الافراد فيه، بسبب تخلفه و معناته من الاهمال وارتفاع تكاليف الانتاج وعدم توفر الحماية للمنتج المحلي، لا سيما وان الجزء الاعظم من هذ القطاع هو (خاص).

اما فيما يتعلق بالقطاع الخدمي، فانه يتبين من الجدول (2)، ان درجات الاختلال ايضا كانت ذات قيم (سالبة)، وهي مرتفعة بالمطلق خلال مدة الدراسة ومتذبذبة بشكل بسيط حول متوسطها الذي بلغ (35.88%-). ان تفسير ذلك يعود الى ان هذا القطاع رغم عظم مساهمته النسبية في الناتج، فان مساهمته النسبية في التشغيل كانت اكبر بكثير، بسبب كونه اصبح هو القطاع الاكثر جذبا للأيدي العاملة. ان ذلك يعود لعدة اسباب من بينها تنوعه الكبير ونموه النسبي المضطرد، والذي فاق نمو القطاع النفطي في بعض السنين، كما تبين عند مناقشة قيم الجدول (1)، فيما سبق انفا، فضلا عن انه لا يحتاج في طبيعته الى مهارات خاصة او شهادات عليا او شروطا في التوظيف كما في الاعمال الحكومية، فهو في اغلب مرافقه قطاعا خاصا. ان تلك الاسباب وغيرها جعلت من القطاع الخدمي الملاذ الأخير لمن لا يجد عملا ضمن تخصصه في القطاعات الاخرى، فاصبح بذلك هو المستوعب للبطالة الهيكلية التي تعاني منها تلك القطاعات. مما جعل هذا القطاع رغم نموه، فانه يعاني من درجة اختلال عالية، تبين مدى تفشي البطالة المقنعة والناقصة فيه.

بعد استعراض درجات الاختلال الجزئية للقطاعات الاقتصادية، فانه من المناسب مناقشة درجات الاختلال الكلية للهيكل الانتاجي. وبالعودة الى الجدول (2)، نلاحظ ان درجة الاختلال الكلية انخفضت من اعلى قيمة لها (132.79%) عام 2003، بشكل تدريجي مستمر خصوصا بعد العام 2008، مع تذبذب بسيط لتصل الى ادنى قيمة لها خلال مدة الدراسة (53.5%) عام 2015، وقد بلغ متوسط المدة (96.52%).

و من الواضح مما تقدم ان الاقتصاد العراقي يتميز بوجود اختلال هيكلي كبير خلال مدة البحث، ولم يقترب الاقتصاد رغم تناقص درجات الاختلال الكلية من الدرجة الطبيعية وهي (20%).ان درجة الاختلال الكلية هي حصيلة الاختلالات الجزئية القطاعية، و هي مؤشر واضح بان القطاعات لم تاخذ دورها المناسب في البنية الاقتصادية. ذلك بسبب عدم وجود تشابك فيما بينها وعدم و جود نمو متوازن، فالقطاع الزراعي هو قطاع تقليدي منخفض الانتاجية تسود فيه اساليب الانتاج البدائية كما انه ضعيف العائد، مما جعله غير قادر على استيعاب الايدي العاملة في الريف، مما ارغم الاخيرة ان تعمد اما الى الهجرة الى المدينة او الانخراط في وظائف حكومية غير انتاجية (الوظائف العسكرية والامنية) بحثا عن المرتبات العالية. وفي المدينة لم يستطع القطاع الصناعي استيعاب الايدي العاملة رغم التوظيف الكبير وغير المبرر فيه، لاسباب كثيرة يقع في مقدمتها سوء التخصيص والادارة و عدم الاستغلال الامثل للموارد.

فاتجهت قوة العمل الى القطاع الخدمي، والذي هو ايضا تقليدي ويعاني من التخلف، الا ان سهولة الدخول اليه ادت الى جعله الملاذ الاخير للتوظف، مما ادى الى ارتفاع درجة الاختلال فيه. وبذلك فان ارتفاع الاهمية النسبية للقطاع الخدمي انما يعد مؤشرا لعمق الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي.

المطلب الثاني : اختلال هيكل التجارة الخارجية Foreign Trade Structure Imbalance

يعد قطاع التجارة بشكل عام جزءا مهما من الهيكل الاقتصادي، اذ انه يمثل مرحلة المبادلة الضرورية لبدء العملية الإنتاجية واستمراريتها. اما التجارة الخارجية، فهي من اهم النشاطات الاقتصادية، بسبب حاجة الاقتصاد المحلي للأسواق الخارجية لتصريف المنتجات المحلية من جهة، وتأمين حاجة البلاد من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية الأجنبية من جهة أخرى. و لذلك فان تحليل التجارة الخارجية يعكس تحليلا للاقتصاد القومي، من حيث مستوى تطوره ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي. ويمكن ملاحظة مظهر الاختلال في هيكل التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات)، من خلال متابعة وتحليل عدة مؤشرات كمية، ذات الدلالة الاقتصادية على الحجم النسبي للتجارة ومدى تنوعها، وهو ما سيتم مناقشته في هذا المطلب و كما يلي:

أولا: اختلال هيكل الصادرات

يقصد بهيكل الصادرات، التوزيع النسبي للصادرات الكلية للبلد. ومن الطبيعي ان يتحدد بطبيعة الهيكل الانتاجي، وان يكون انعكاسا له. ففي الاقتصادات المتقدمة التي تمتاز بمرونة الجهاز الانتاجي وتنوعه تكون الصادرات متنوعة، مما يعني ان الاهمية النسبية لكل سلعة مصدرة لا تشكل الا نسبة ضئيلة من الصادرات الاجمالية. اما في الدول النامية وخصوصا الريعية منها، فانها تتسم باحادية وضعف مرونة الجهاز الانتاجي وعدم كفايته لسد حاجة الطلب المحلي، لذلك فلا يوجد فائض للتصدير. مما يجعل هيكل الصادرات يعاني اختلال يتمثل بوجود سلعة او سلعتين تحتلان نسبة كبيرة جدا من مجموع الصادرات، اي ان الأهمية النسبية لباقي السلع المصدرة تكون منخفضة جدا. ومما تقدم يمكن تشخيص الخلل في هيكل الصادرات من خلال المؤشرين التاليين (محمود،2011: 46):-

أ- مؤشر التوزيع السلعي للصادرات:

وهو مؤشر يدل على نمط التوزيع السلعي لهيكل الصادرات، ويقاس باحتساب الأهمية النسبية لكل سلعة او مجموعة سلعية باستخراج النسبة المئوية لقيمة صادرات تلك السلعة نسبة الى الصادرات الكلية (محمود،2011: 46).

وبالنظر الى الجدول (3)، الذي يمثل هيكل الصادرات العراقية للمدة 2003-2015، يتضح مدى الخلل الكبير في عدم تنوع صادرات العراق خلال مدة الدراسة، ذلك لاستحواذ قطاع الوقود المعدنية وزيوت التشحيم، والذي يتضمن صادرات (النفط الخام)، على النسبة الأعظم من الصادرات، اذ بلغ متوسط مساهمته خلال المدة ما نسبته (98.09%) من إجمالي الصادرات، و لا تشكل باقي السلع المصدرة بمجموعها الا نسبة (1.91%). وعليه يمكن القول: ان الاقتصاد العراقي يكاد ينعدم فيه الانتاج المعد للتصدير، مما جعل قطاع النفط هو المتحكم في الاقتصاد. ان الاعتماد على تصدير سلعة واحدة يؤثر سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية، وبالتالي فان محاولة تنويع هيكل الصادرات امر حيوي يحقق استقلالية تلك التنمية (فرحان،2013: 99-100). ففي الدول المتقدمة عندما يتوقف تصدير سلعة معينة فان تاثيرها في حجم الصادرات يكون ضئيلا. اما في حالة البلدان النامية ومنها العراق فان تعرض السلعة الرئيسة المصدرة للتوقف او تذبذب السعر، فانها تسبب تاثيرا سلبيا كبيرا على مجمل النشاط الاقتصادي، مما يجعل الأخير مرهونا بمتغير خارجي.

الجدول (3)

الاهمية النسبية للتوزيع السلعي لهيكل الصادرات العراقية للمدة 2003-2015 بحسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة(SITC)%

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية والتبغ	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم*	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيماوية	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع والمعاملات غير المصنفة	المجموع
2003	5.00	0.0	8.00	83.90	0.50	1.00	0.90	0.10	0.60	0.00	100
2004	0.20	0.0	0.30	99.40	0.00	0.00	0.10	0.00	0.00	0.00	100
2005	0.26	0.0	0.18	99.50	0.00	0.00	0.06	0.00	0.00	0.00	100
2006	0.28	0.0	0.15	99.24	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.03	100
2007	0.30	0.0	0.20	99.20	0.00	0.00	0.10	0.20	0.00	0.00	100
2008	0.20	0.0	0.20	99.30	0.00	0.00	0.10	0.20	0.00	0.00	100
2009	0.30	0.0	0.22	99.20	0.00	0.01	0.05	0.20	0.00	0.02	100
2010	0.30	0.0	0.22	99.20	0.00	0.01	0.05	0.20	0.00	0.02	100
2011	0.27	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.03	100
2012	0.28	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02	100
2013	0.28	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02	100
2014	0.28	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02	100
2015	0.28	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02	100
متوسط المدة	0.63	0.0	0.79	98.09	0.04	0.08	0.13	0.18	0.05	0.01	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ب- مؤشر اهمية الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي:

وهو مؤشر يدل على درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج من جهة الصادرات، ويقاس من خلال استخراج النسبة المئوية لإجمالي الصادرات في سنة معينة، نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنة. ويوضح انه في حالة خصصت دولة معينة جزءا كبيرا من انتاجها للتصدير فان ذلك يشير الى عظم اعتمادية تلك الدولة على الاقتصاد العالمي واندماجها فيه، لكن يجب الأخذ بنظر الاعتبار نمط الصادرات ونوعيتها، لان تصدير السلع الصناعية امرا لا يدعو للقلق، كما في تصدير السلع الاولية (محمود، 2011: 46).

ومن ملاحظة الجدول (4)، يتبين ان مؤشر اهمية الصادرات انخفض من (77.39%) عام 2003 الى (45.9%) عام 2007 واستمر بالانخفاض مع تذبذب بسيط ليصل الى (27.9%) عام 2015، مما يشير الى تحسن في مستوى الاداء الاقتصادي، بسبب تزايد الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة، بتزايد مساهمة القطاعات الخدمية و النفطية، كما مر ذكره في المطلب السابق. لكن متوسط قيم المؤشر خلال المدة بلغ (46.86%) وهي نسبة كبيرة خصوصا وان الاقتصاد العراقي يعتمد على تصدير سلعة واحدة (اولية) هي النفط الخام.

يتبين مما سبق ان وضع هيكل الصادرات، يشير الى وجود مخاطر تنعكس على الاقتصاد بسبب التركز السلعي للصادرات في سلعة واحدة اولية تصدر في الغالب الى الدول المتقدمة مما يجعلها عرضة للتأثر دائما بالأزمات العالمية و الدورات التجارية للنظام الرأسمالي العالمي، فضلا عن ان التصدير للسلعة بشكلها الخام يحرم الاقتصاد الوطني من موارد إضافية، في ما لو اجريت عليها عمليات صناعية تحويلية تزيد من قيمتها التبادلية من جهة، وتسهم في تنويع الانتاج الوطني مما يخلق روابط أمامية وخلفية بين القطاعات الاقتصادية والقطاع النفطي، من جهة اخرى، ومن ثم يمكن ان يؤدي ذلك الى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج والمعروض السلعي وتوفير فرص عمل إضافية، مما يجعل هيكل الصادرات سببا في تحقيق النمو الاقتصادي الفعلي و ليس سببا في وجود الاختلالات الهيكلية.

*** تتضمن هذه الفقرة: النفط الخام، المنتجات النفطية، و الكبريت و الفوسفات.**

الجدول (4)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الصادرات و الواردات الكلية (مليون دينار)، و مؤشر أهمية الصادرات، مؤشر أهمية الواردات، مؤشر درجة الانكشاف التجاري (نسبة مئوية)، في العراق للمدة 2003-2015

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الصادرات من السلع و الخدمات	الواردات من السلع و الخدمات	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	درجة الانكشاف التجاري %
2003	29,585,788.60	22,897,246.20	22,734,254.40	77.39	76.84	154.23
2004	53,235,358.70	29,956,020.00	34,050,969.00	56.27	63.96	120.23
2005	73,533,598.60	39,963,945.00	45,145,710.00	54.35	61.39	115.74
2006	95,587,954.80	48,780,390.60	36,914,707.80	51.03	38.62	89.65
2007	111,455,813.40	51,158,039.10	31,422,753.00	45.90	28.19	74.09
2008	157,026,061.60	79,028,558.70	48,249,768.60	50.33	30.73	81.06
2009	130,643,200.40	51,473,565.00	51,326,145.00	39.40	39.29	78.69
2010	162,064,565.50	63,880,713.00	55,232,658.00	39.42	34.08	73.50
2011	217,327,107.40	96,531,318.00	60,316,542.00	44.42	27.75	72.17
2012	254,225,490.70	113,151,788.20	73,980,251.40	44.51	29.10	73.61
2013	273,587,529.20	108,514,489.60	75,910,914.20	39.66	27.75	67.41
2014	266,420,384.50	102,738,475.40	69,948,806.40	38.56	26.26	64.82
2015	207,876,191.80	58,001,417.10	53,626,567.50	27.90	25.80	53.70
متوسط المدة	156,351,465.00	66,621,228.20	50,681,542.10	46.86	39.21	86.07

المصدر: الأعمدة 2و3و4، وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاصاء،- مديرية الحسابات القومية.الأعمدة 5و6و7 من عمل الباحث.

ثانيا: اختلال هيكل الواردات

يقصد بهيكل الواردات، التوزيع النسبي للواردات الكلية للبلد. و يمكن تشخيص الخلل في هيكل الواردات من خلال المؤشرين التاليين:-

أ- مؤشر التوزيع السلعي للواردات:

وهو مؤشر يدل على نمط التوزيع السلعي لهيكل الواردات، ويقاس باحتساب الاهمية النسبية لكل سلعة او مجموعة سلعية باستخراج النسبة المئوية لقيمة واردات تلك السلعة نسبة الى الواردات الكلية (عباس،1992: 7). وبالنظر الى الجدول (5) الذي يمثل هيكل الواردات العراقية للمدة 2003-2015، يمكن ملاحظة مدى تنوع واردات العراق من جميع انواع السلع، وبنسب تكاد تكون ثابتة للسلعة الواحدة خلال طيلة مدة الدراسة، مما يدلل على ضعف وعدم تطور الانتاج المحلي، من السلع الزراعية والصناعية والخدمات الاخرى، الامر الذي ادى الى استمرارية الطلب المحلي على الواردات.

ان مظهر الخلل في هيكل التجارة الخارجية يتبين من تمعن النظر في كل من هيكل الصادرات وهيكل الواردات، اذ يتبين من الجدولين (4) و (5)، ان الانخفاض في الاهمية النسبية للصادرات السلعية غير النفطية، لم يكن مقترنا بانخفاض مماثل في الاهمية النسبية للواردات السلعية، اي ان هيكل التجارة الخارجية يتسم بأحادية الصادرات و تنوع كبير في الواردات، مما يعني ان الاقتصاد العراقي يقع في موضع التبعية لاقتصادات الدول المستهلكة للنفط.

الجدول (5)

الاهمية النسبية للتوزيع السلعي لهيكل الواردات العراقية للمدة 2003-2015 حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC)%

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية والتبغ	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيمياوية	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع والمعاملات غير المصنفة	المجموع
2003	5.03	0.6	0.24	0.10	0.80	1.03	16.10	73.10	2.90	0.10	100
2004	3.43	1.3	1.76	9.86	6.39	6.72	8.36	43.50	15.80	2.90	100
2005	3.40	1.3	1.80	9.90	6.40	6.70	8.40	43.50	15.80	2.90	100
2006	3.40	1.3	1.80	9.90	6.40	6.70	8.40	43.50	15.80	2.90	100
2007	5.40	1.3	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2008	5.40	1.3	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2009	5.40	1.3	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2010	5.40	1.3	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2011	5.40	1.3	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2012	5.40	1.3	1.80	9.80	6.39	6.70	11.39	38.49	15.80	2.89	100
2013	5.40	1.3	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2014	5.40	1.3	1.80	9.80	6.40	6.70	11.39	38.50	15.80	2.90	100
2015	5.40	1.3	1.80	9.79	6.40	6.69	11.39	38.49	15.80	2.89	100
متوسط المدة	4.91	1.2	1.68	9.07	5.97	6.26	11.06	42.31	14.81	2.68	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ب- مؤشر الاعتماد على الواردات

و هو مؤشر يدل على درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج من جهة الواردات، ويقاس من خلال استخراج النسبة المئوية لاجمالي الواردات في سنة معينة، نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي لتلك السنة (فرحان،2013: 99). وبالعودة الى الجدول(4)، يتبين ان قيم المؤشر كانت (76.84%) عام 2003، وقد انخفضت الى خلال مدة الدراسة لتصل الى ادنى مستوى لها (25.8%) عام 2015 نتيجة لتزايد قيم الناتج المحلي الاجمالي، بسبب تزايد مساهمة القطاعات النفطية والخدمية، كما مر ذكره انفا. اما متوسط قيم المؤشر خلال المدة فقد بلغ (39.21%)، وهي نسبة ما انفق بالمتوسط من الناتج المحلي الاجمالي لتمويل الواردات خلال مدة الدراسة، وهي نسبة مرتفعة بلا شك اذا ما تمت مقايستها بواقع الاقتصاد العراقي واحتياجه المستمر للتمويل الاستثماري، لا سيما ان هيكل الواردات يشير الى تعاظم الواردات الاستهلاكية وليس الاستثمارية. ان انخفاض هذه النسبة يدل على قدر معقول و متوازن من حيث الاعتماد على الخارج، ولا يمكن ان يحصل ذلك الا بتحقيق نمو حقيقي في القطاعات الاقتصادية.

ثالثا: الاختلال الكلي للتجارة الخارجية

يقاس الاختلال الكلي للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، بواسطة مؤشر (الانكشاف التجاري Openness to trade)، وهو مؤشر مهم يزن الاهمية المشتركة للصادرات و الواردات من السلع والخدمات في الاقتصاد، وبذلك يدل على درجة اعتماد المنتجين المحليين على الطلب الاجنبي، و درجة اعتماد المستهلكين المحليين على العرض الاجنبي (Worl Bank,2013:7). ومن ثم يشير الى درجة التبعية للخارج، ومدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالاسعار العالمية و السياسات المتبعة من قبل الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية. ويسمى هذا المؤشر ايضا (بمعامل التجارة الخارجية) ويحتسب بواسطة المعادلة الاتية:

$$E = ((X+M)/Y) * 100\% \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث ان:- E: درجة الانكشاف التجاري، X: الصادرات الكلية، M: الواردات الكلية، Y: الناتج المحلي الاجمالي.

ومن الجدير بالذكر، ان ارتفاع هذا المؤشر لدى الدول المتقدمة لا يعني بالضرورة تبعية الاقتصاد للخارج كما في الدول النامية، ذلك بسبب اعتماد الاخيرة على تصدير عدد قليل من السلع بشكلها الخام من جهة، وتزايد وارداتها الاستهلاكية، من جهة اخرى (رهبان،2013: 538).

وبالعودة الى الجدول (4)، نلاحظ ان مؤشر الانكشاف التجاري كان في اعلى مستوياته (154.23%) عام 2003، جاء ذلك بسبب الانفتاح التجاري على الخارج الذي رافق التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، ونهاية مدة الحصار الاقتصادي وعودة العراق الى تصدير النفط، وتبني مبدا تحرير التجارة بعد التغيير وما رافق ذلك من تدمير للبنى التحتية وتوقف اغلب المشاريع الانتاجية، مما ادى الى بداية الاعتماد على الواردات في سد فائض الطلب المحلي على السلع القابلة للتجارة. ومن الملاحظ ايضا ان المؤشر قد اخذ بالانخفاض ابتداء من عام 2004 و 2005 اذ كانت قيمته (120.23%) و (115.75%) على التوالي، وقد استمر الانخفاض مع تذبذب بسيط خلال مدة الدراسة ليصل الى (64.82%) عام 2014، بسبب تزايد قيم الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة للاسباب التي مر ذكرها سابقا، ثم بلغت قيمته الحد الادنى خلال المدة (53.7%) عام 2015، جاء ذلك بسبب تراجع قيم الصادرات النفطية بسبب ازمة اسعار النفط، وتراجع حجم الواردات تبعا لذلك. وقد بلغ متوسط قيمة المؤشر خلال مدة الدراسة (86.7%)، وهي نسبة تعبر عن انكشاف كبير على الخارج، وتعني ان مجموع قيم الصادرات والواردات شكلت بالمتوسط نسبة تقارب (86%) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، مما يبين عمق تأثير التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي و دورها في تعزيز التبعية الاقتصادية للخارج.

ان مما تجدر الاشارة اليه، ان للانكشاف التجاري اثرا في هياكل الانتاج والتصدير في الدول التي يزيد فيها قيمة مؤشر الانكشاف عن (45%)، مما يؤدي الى الحد من فاعلية السياسات المالية والنقدية التي يمكن ان تستخدمها السلطات لتوجيه اقتصاداتها في الاتجاه المرغوب (الصاولي، 2013: 67).

لذلك فان ارتفاع قيمة مؤشر الانكشاف التجاري في الحالة العراقية، و ما نتج عن تطبيق مبدا تحرير التجارة الخارجية بالسياقات التي تم اتباعها بعد عام 2003، خلق اختلالاً هيكليا مثبطا للنمو القطاعي و معوقا حقيقيا للتنمية، ذلك بما أفرزه من اثار اقتصادية سلبية، يقع في مقدمتها الاغراق السلعي الاجنبي للسوق المحلية وتزايد الميل نحو الاستهلاك دون الادخار، والحساسية الشديدة للاقتصاد الوطني اتجاه الأزمات العالمية، مما يعرقل اي جهود تنموية ممكنة وبالخصوص التخطيط الاقتصادي.

المطلب الثالث: اختلال هيكل الموازنة العامة Public Budget Structure Imbalance

ان المتتبع لهيكل الموازنة العامة بشقيها النفقات والإيرادات، يتبين وجود الكثير من مظاهر الاختلال والتشوه فيه، يتمثل في اختلال العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة لكل من هيكل النفقات، وهيكل الإيرادات. وسنعمد في هذا المطلب الى تلخيص اهم تلك المؤشرات النسبية التي تبرز ذلك الاختلال في كل من هيكلي النفقات والايرادات، خلال مدة البحث اعتمادا على ما توفر من بيانات، مع التعليق الموجز عليها.

الجدول (6)

المؤشرات النسبية للاختلال في هيكل الموازنة العامة للمدة2003-2015 (نسب مؤوية)

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات	نسبة النفقات الاستثمارية إلى GDP	نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة	نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي النفقات العامة	نسبة النفقات التشغيلية إلى ال GDP	نسبة تعويضات العاملين إلى النفقات التشغيلية	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات العامة إلى ال GDP	نسبة الإيرادات النفطية إلى ال GDP	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الGDP
2003	5.9	1.0	30.0	94.1	15.6	52	98.4	54.0	68.14	0.1	1.5	0.1
2004	12.4	7.4	95.0	87.6	51.8	14	98.8	62.0	57.68	0.2	0.6	0.1
2005	12.2	5.1	76.0	87.8	36.8	34	97.6	55.0	57.54	1.2	0.8	0.7
2006	6.9	2.7	76.0	93.1	36.5	32	95.4	51.3	55.21	1.2	2.9	0.6
2007	16.8	5.9	71.0	83.2	29.4	41	94.5	49.3	52.94	3.2	2.3	1.6
2008	22.3	9.5	83.0	77.7	33.3	38	94.6	51.4	55.24	3.6	1.8	1.9
2009	17.4	7.4	99.9	82.6	35.2	53	90.9	42.3	42.97	6.0	3.1	2.6
2010	22.2	9.6	99.0	77.8	33.7	49	90.6	43.3	45.11	2.1	7.2	0.9
2011	22.6	8.2	72.0	77.4	28.0	50	94.7	50.1	53.06	1.3	4.0	0.6
2012	23.0	8.2	75.0	77.0	27.4	52	93.2	47.0	49.80	2.2	4.6	1.0
2013	32.4	12.7	94.0	67.6	26.4	55	97.3	41.6	46.00	2.5	0.2	1.1
2014	17.1	6.0	98.0	83.1	29.1	37	91.7	39.6	43.93	1.8	6.1	0.7
2015	31.2	17.1	120.0	68.8	37.6	42	83.6	45.2	29.86	2.1	14.0	1.0
متوسط المدة	18.6	7.7	83.8	81.4	32.4	42	93.9	48.6	50.58	2.1	3.8	1.0

المصدر: من عمل الباحث، اعتمادا على بيانات وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة، وزارة التخطيط / دائرة الاستثمار الحكومي و الموازنة الاستثمارية، وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء، البنك المركزي العراقي / النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

وبالنظر الى ارقام الجدول (6) اعلاه، يتبين من خلال المؤشرات النسبية الخاصة بالنفقات والإيرادات، مدى الاختلال المتمثل في ابتعاد قيم تلك المؤشرات عن مستوياتها الصحيحة التي تحددها النظرية الاقتصادية. وكما يلي:-

1)نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات، وقد بلغت بالمتوسط (18.6%)، مما يشير الى ضعف التخصيص الاستثماري، في الموازنات العامة خلال مدة البحث. ويرى الباحث ان هذا المؤشر هو الأبرز في الدلالة على التشوه والنقص في هيكل الإنفاق العام، كما انه الأكثر تأثيرا على مستويات الاستثمار والنمو في الاقتصاد.

2)نسبة النفقات الاستثمارية الى ال GDP، و قد بلغ متوسطها (7.7%)، مما يشير الى الضعف الشديد في الاستثمار الحكومي، الذي يعتبر الرافعة الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو حقيقي تنسجم مع الحاجة الماسة للنهوض بواقع الاقتصاد.

3)نسبة النفقات العامة الى الايرادات العامة، و قد بلغ متوسطها (83.8%)، و تعبر عن عجز الإيرادات عن تغطية النفقات بالكامل، مما يعني استمرار عجز الموازنة، بما له من اثار سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي.

4)نسبة النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات العامة، وقد بلغ متوسطها (81.4%)، و تبين مدى تفوق الجانب التشغيلي على الجانب الاستثماري من الانفاق العام، بما يعنيه ذلك من انعكاس سلبي على الاقتصاد وهدر للموارد.

5)نسبة النفقات التشغيلية الى الGDP، و قد بلغ متوسطها (32.4%)، و تبين العبء العام الكبير الذي يتحمله الاقتصاد لتغطية النفقات التشغيلية.

6) نسبة تعويضات العاملين الى النفقات التشغيلية، و قد بلغ متوسطها (42%)، و تبين في اغلبها حصة الاجور و الرواتب المدفوعة للموظفين الحكوميين من الموازنة التشغيلية، و تشير الى مقدار العبء المالي الحكومي غير المرن اتجاه تقلبات الايرادات العامة.

7) نسبة الايرادات النفطية الى الايردات العامة، و قد بلغ متوسطها (93.9%)، و تشير الى الاختلال الكبير المتمثل في اعتماد الموازنة العامة شبه الكامل على الإيراد النفطي كمصدر للتمويل.
8) نسبة الايرادات العامة الى ال GDP، و قد بلغ متوسطها (48.6%)، و تبين العبء العام الذي يتحمله الاقتصاد لتغطية الموازنة العامة.
9) نسبة الايرادات النفطية الى ال GDP، و قد بلغ متوسطها (50.58%)، و تبين مدى مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي.
10) نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة، وقد بلغ متوسطها (2.1%)، و تشير الى مدى المساهمة المتواضعة للضرائب في تمويل الايرادات العامة.
11) نسبة الايرادات الاخرى الى الايرادات العامة، وقد بلغ متوسطها (3.8%)، و تشير الى مدى مساهمة الايردات الاخرى الضعيف في تمويل الايرادات العامة.
12) نسبة الايرادات الضريبية الى ال GDP، و قد بلغ متوسطها (1%)، و تشير الى العبء الضريبي العام.

ومن كل ما تقدم يمكن القول: ان الاختلال في هيكل النفقات العامة و المتمثل بانعدام التناسب الصحيح بين شقيها الاستثماري والتشغيلي، من جهة، و اختلال كل شق منها و المتمثل في عدم توزيع تخصيصاته بالشكل الامثل الذي يوائم النظرية الاقتصادية و يخدم العملية التنموية، من جهة اخرى، فضلا عن الاختلال في هيكل الايرادات والمتمثل في الاعتمادية الشديدة على الريع النفطي. فان ذلك الاختلال المركب قاد الى اختلالات كثيرة، منها نقدية متمثلة بزيادة عرض النقد غير المتناسبة مع الزيادة الحاصلة في ال GDP مما سبب ضغوطا تضخمية، وحتم على السلطة النقدية اتباع سياسة نقدية متشددة، ومنها حقيقية تمثلت في ضعف النمو القطاعي الانتاجي وانخفاض نسب مساهمته في ال GDP. وقد ادى ذلك بمجمله الى تداعيات ادت الى اختلال في هيكل التجارة الخارجية للبلد متمثلا في زيادة درجة الانكشاف بسبب نمو الاستيرادات و تفوقها على الصادرات فيما لو استبعدنا النفطية منها. ولقد كان نتاج كل ذلك تعثر وضعف العملية التنموية، مما تسبب في تصاعد معدلات البطالة بنوعيها المقنع والسافر، بسبب ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب فائض القوى العاملة المتجدد، مما يؤكد صحة فرضية البحث.

الاستنتاجات:

1. ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات واضحة، من ابرزها: اختلال هيكل النفقات العامة و المتمثل بانعدام التناسب الصحيح بين شقيها الاستثماري و التشغيلي، من جهة، و اختلال كل شق منها و المتمثل في عدم توزيع تخصيصاته بالشكل الامثل الذي يوائم النظرية الاقتصادية و يخدم العملية التنموية، من جهة اخرى، فضلا عن الاختلال في هيكل الايرادات و المتمثل في الاعتمادية الشديدة على الريع النفطي. و ان ذلك الاختلال المركب قاد الى اختلالات كثيرة، منها نقدية متمثلة بزيادة عرض النقد غير المتناسبة مع الزيادة الحاصلة في ال GDP مما سبب ضغوطا تضخمية، و حتم على السلطة النقدية اتباع سياسة نقدية متشددة، و منها حقيقية تمثلت في ضعف النمو القطاعي الانتاجي و انخفاض نسب مساهمته في ال GDP. وقد ادى ذلك بمجمله الى تداعيات ادت الى اختلال في هيكل التجارة الخارجية للبلد متمثلا في زيادة درجة الانكشاف بسبب نمو الاستيرادات وتفوقها على الصادرات فيما لو استبعدنا النفطية منها، ولقد كان نتاج كل ذلك تعثر وضعف العملية التنموية، مما تسبب في تصاعد معدلات البطالة بنوعيها المقنع والسافر.
2. ان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ناجمة عن عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الطبيعية والبشرية نحو الأهداف التي من شانها تعظيم المنافع الاجتماعية بشكل ديناميكي مستدام.
3. ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي و يبدو ذلك واضحا من تتبع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الموازنات العامة وفي ال GDP، وسيبقى غير قادر على التخلص من مشكلة الريعية التي لازمته طيلة العقود الماضية والتي كانت سببا اساسيا في نشوء الاختلالات الهيكلية فيه، الا بمعالجه طويلة الامد وممنهجة تفضي في النهاية إلى استغلال ريع الأرض (النفط و الغاز و الثروات المعدنية) في التأسيس لنمو قطاعي قادر على الديمومة بواسطة قوى السوق الذاتية، من دون تكفل ذلك الريع بدعمه الى أمد غير منتهي.

4.ان مشكلة البطالة او (او نقص التشغيل) في العراق، هي انعكاس لمشكلة التشوهات الهيكلية في الاقتصاد، اي انها متولدة من تفاعل مجمل الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي و بالأخص اختلال الهيكل الإنتاجي و ما تبعه من قصور في القطاعات المستوعبة للعمالة، و قد جاء ذلك متاثرا باختلال هيكل التجارة الخارجية المتمثل بالميل الجامح نحو الاستيراد، الامر الذي ادى الى توقف شبه كامل للإنتاج و تراجع الصادرات غير النفطية. وقد تسبب ذلك في حدوث اختلال في سوق العمل تبلور في عدم التناسب بين عرض العمل و الطلب عليه، و قد أدت مجمل تلك الأسباب في تفشي البطالة بنوعيها، الظاهرة و المقنعة

5.إن العراق لم يستطع أن يُحقق كثيرا من المنجزات في ظل سياسات التحرير والانفتاح التجاري و المالي، اذ ان تلك السياسة، ادت دورا كبيرا في تثبيط النمو القطاعي بتسهيل عملية الاعتماد الشديد على الواردات. و لذلك يمكن القول بان تحرير التجارة الخارجية في العراق ، لم يات في سياق عمل منهجي منظم لاصلاح الاقتصاد العراقي و ضمن حزم من الاجراءات التدريجية للتحول نحو اقتصاد السوق، و انما جاء بصورة متسرعة و غير مدروسة من دون ان تسبقه او ترافقه تحضيرات من شانها ان تحد من الاثار السلبية و توسع المنافع المتوخاة. مما تسبب بانعكاسات بالغة السوء على القطاعات السلعية و طبيعة الأداء الاقتصادي.

التوصيات:

1.ان الحل الافضل لتجاوز مشكلة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، يكمن في التخلص التدريجي من الطبيعة الريعية للاقتصاد بدعم النمو القطاعي الإنتاجي في كل من الزراعة و الصناعة و الخدمات لا سيما السياحة بانواعها. و لا يتم ذلك الا بخلق الموائمة و التناغم بين السياسات الاقتصادية. فلا بد من ازالة التناقض بين الاتجاه العام التوسعي للسياسة المالية و الاتجاه التشددي للسياسة النقدية، و ذلك بجعل التوسع المالي موجها نحو الجانب الاستثماري في الموازنة دون الجانب التشغيلي، اذ ان ذلك من شانه ان يوسع القاعدة الإنتاجية، على ان يتم ذلك بالتخطيط المسبق و التنسيق مع القطاع الخاص من جهة، و مع السياسة التجارية من جهة اخرى، و التي يتوجب عليها التخلي عن مبدا الانفتاح التام بتوفير سياسة حمائية لكل ما يمكن ان ينتج محليا، لا سيما الصناعات التحويلية ذات الميزة النسبية في الاقتصاد العراقي مثل الاسمنت و الفوفسفات و الورق و السكر و البتروكيماويات و غيرها، و كذلك المنتج الزراعي المحلي القابل للاحلال محل المنتج الاجنبي و بالاخص المحاصيل الاستراتيجية الاساسية و المنتجات الحيوانية، فضلا عن التوجه لتنفيذ مشاريع خدمية كبرى ذات عائد اقتصادي او قيمة مضافة كبيرة، مثل المجمعات الطبية و المؤسسات التعليمية العالمية الرصينة بان تكون لها فروع في العراق، و كذلك بإقامة المشاريع السياحية الدينية و الترفيهية الكبرى التي من شانها تقليل توجه الفرد العراقي للسفر الى الخارج للدراسة او العلاج او السياحة، بالاضافة الى الاهتمام البالغ بقطاع الاتصلالات و المواصلات و النقل، و بالاخص شركات الاتصالات و الموانئ و سكك الحديد و المطارات، اذ يمكن استغلال موقع العراق الجغرافي الرابط بين القارات في تحقيق ايرادات هائلة بان يكون منظقة تواصل و عبور بري و جوي في مجالي البضائع و الاتصالات و نقل المعلوماتية. فان حصل ذلك، فان من شانه توفير صرف اجنبي بتقليل انفاق العملة الاجنبية في الخارج و كذلك بزيادة الصادرات و تقليل الواردات، فضلا عن ما يرافقه من تخفيض لمعدلات التضخم، بما يسمح بالتخفيف من تشدد السلطة النقدية حيال اسعار الصرف و يوفر احتياطات اجنبية للبنك المركزي، من جهة، و كذلك يوفر دعم و تنويع للإيرادات العامة و النمو القطاعي للناتج المحلي الاجمالي، لتقليل الاعتمادية على الريع النفطي في تمويل الموازنة العامة، من جهة اخرى. مما يقود الى تحسن وضع الميزان التجاري. و بتحسن مسار تلك المؤشرات، فانه يؤدي الى الاقتراب من الوصول الى الهيكل الاقتصادي السليم و تجاوز مشكلة التشوهات الهيكلية المزمنة.

2.العمل على تطوير السوق المالية و الأداء المصرفي، و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن المحلي الخاص، من اجل تحفيز و زيادة النمو القطاعي الإنتاجي. مع الاهتمام الفائق بالكيفية و الآليات التي يتم بها تأسيس و منح الفرص الاستثمارية الأجنبية و المحلية، بغية ان تكون الاستثمارات الجديدة ذات نفع عام مجدي للاقتصاد من شانه توفير فرص العمل و نقل الخبرات و التكنولوجيا الحديثة و طرق الانتاج و الابتكارات المتطورة و زيادة الترابطات الامامية و الخلفية للقطاعات الاقتصادية و دعم نمو الناتج المحلي الاجمالي مع ضمان عدالة التوزيع و التنمية المستدامة، و ان تساهم تلك الاستثمارات في تحفيز عمل الاسواق المالية المحلية و الجهاز المصرفي بحملها على طرحها اسهم شركاتها للاكتتاب المحلي من اجل امتصاص الفوائض النقدية عند الافراد و تشجيع الادخار المحلي و زيادة النفع العام للمجتمع. و بذلك تتم الحيلولة دون ان تتحول تلك الاستثمارات، الى ان تكون عبارة عن امتيازات و احتكارات تمنح لأشخاص او شركات اجنبية او محلية، تثرى على حساب المستهلك العراقي و تستأثر بالتصرف بالموارد و الثروات الطبيعية مستغلة السوق العراقية، مما يخلق ازدواجية في الاقتصاد العراقي، من دون تحقيق عائد اقتصادي حقيقي يعم على المجتمع باكمله. و لا يتم ذلك الا من خلال وضع التشريعات الاقتصادية الصحيحة و المناسبة التي تحكم و توجه العمل الاستثماري، وتوفر له التسهيلات الضرورية في ان واحد، فضلا عن النظام الضريبي الفعال و المميز، اذ ان كل عملية إنتاجية اقتصاديا فيها حق للمنتج و حق للمستهلك و المجتمع.

3.يمكن ايجاد حلول لمشكلة البطالة بصفتها مشكلة ذات طابع مركب بواسطة اجراءات عديدة اهمها ما سبق ذكره من طرق تنويع النمو القطاعي الانتاجي بما يكفل الاستغلال الامثل للموارد، لان ذلك من شانه استيعاب فائض القوى العاملة. اما البطالة المقنعة فيمكن الحد منها بان يكون التوظيف الحكومي مشروطا بالحاجة الفعلية و التخصص المناسب، من جهة، ومن جهة اخرى يمكن تطوير اساليب تشغيل الموظفين الحكوميين الحاليين و تحويلهم الى عمالة منتجة بواسطة استحداث فرص استثمارية بالتشارك مع القطاع الخاص، و مراجعة خطط تخصيص و استغلال الموارد الحكومية و ادارتها بالشكل الامثل، و مكافحة الفساد المالي و الإداري.

4.لا بد من اجل ضمان نجاح الاصلاح الاقتصادي في العراق، ان يتواكب مع الاصلاح السياسي، عبر توفر الرغبة و الارادة الصادقة في التغيير، من قبل متخذي القرار مع القدرة عليه و توفير مستلزمات النجاح و الادارة الحكيمة و الواقعية، من خلال اعتماد المهنية و التكنوقراط في اتخاذ القرارات، بعيداً عن كل أنواع العصبية و الفئوية.

المصادر:

اولا: الكتب

I- النجفي، سالم توفيق (2002) سياسات التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي و اثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط1، بيت الحكمة، بغداد.

II- ساموبلسون وهاوس، نورد (2006) علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.

III- والس، كينيث اف. (1982) مقدمة في الاقتصاد الجزئي، ترجمة محبوب، عادل عبد الغني، الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر/ جامعة الموصل.

IV - خليل، محسن (1989) تصدع الهيكل الثالث، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

V - بيترسون، والاس (1968) الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة الدباغ، صلاح بيروت، المكتبة العصرية.

VI- المحجوب، رفعت (1966) الاقتصاد السياسي ج1، القاهرة، دار النهضة.

VII- الحصري، طارق فاروق (2007) الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي: البطالة، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، ط1، المنصورة، مصر، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع.

ثانيا: البحوث والدراسات

I- حسن، عبد الهادي (2016) البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003-2015)، سلسلة اصدارات مركز البيان للتخطيط، بغداد.

II- فرحان، سعد عبد الكريم حماد (2013) "تحليل علاقة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي و الاقتصاد الدولي للمدة 2003-2010" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 5، العدد10، ص 96-117.

III- محمود، حبيب (2011) "تحليل التجارة الخارجية في سوريا" مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية. المجلد 4، العدد1، ص 29- 51.

IV - رهبان، عبد الرؤوف (2013) " الاهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية و العوامل المؤثرة بها" مجلة جامعة دمشق" المجلد 29، العدد 3+4، ص 511- 550.

V - الصاوي، مراد (2013) "الانفتاح التجاري واثره في السياسات المالية والنقدية: دراسة قياسية" ، مجلة المستقبل العربي، العدد 417، ص 63-82.

VI- حاتم، حاتم جورج (2012) " دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للاسعار واشكالية السياسة النقدية في العراق" مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد ، العدد 60.

VII- عباس، زهرة حسن (1992) "تطور هيكل الاستيرادات العراقية واثره على التكوين الرأسمالي للمدة 1964- 1986" مجلة العلوم الاقتصادية/ جامعة البصرة، العدد 2.

VIII- الكواز، سعد محمود. وبهنام، سمير حنا (2010) "اثر التغيير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية للمدة (1985- 2008)"، مجلة تنمية الرافدين/ جامعة الموصل، مجلد 32، العدد 101، ص 39- 59.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

I- الساعدي، زاهد قاسم بدن (2015) التضخم الركودي و الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/ جامع البصرة للحصول على "درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية".

II- عواد، فاضل جواد (2004) تطور النظام النقدي الدولي مع اشارة الى اتجاهات التمويل والتكييف في البلدان النامية للمدة (1970- 2002)، اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية للحصول على درجة "دكتوراه في فلسفة علوم الاقتصاد".

رابعا: التقارير الحكومية

I- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية السنوية / سنوات مختلفة، بغداد، الجهاز المركزي للاحصاء.

II- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية / سنوات مختلفة، بغداد، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.

خامسا: المصادر الأجنبية

I -World Bank (2013) Outline Trade Outcomes Indicators: User Manual, version 1.0, September.

Structural Imbalances and their impact on Sectoral Growth and Employment in Iraqi Economy for the period 2003-2015: Analytical study.

Abstract:

The objective of this study, is to attempt to explain the reality of the Structural Imbalances in the Iraqi Economy during the period of research, by providing a quantitative analysis of the most important types of Imbalances, Which are represented by the disruption in the Productive Structure, the imbalance of the structure of Public Budget, and the imbalance of the Structure of Trade. The problem of the research, is the fact that the economy structure in Iraq has long suffered from an Imbalances in its economic structure, which are represented in the unequal relations between its constituent elements, according to the proportions levels defined by the economic theory. This has resulted in a weak growth in the sectoral contribution to GDP, and employment and the continued profitability of the economy based on oil exports. Hence the importance of research, is an attempt to study and analyze the most important manifestations of these imbalances, through the use of quantitative indicators and relative proportions. The study concluded that there are obvious Structural Imbalances, the most prominent of these are the imbalance of the public expenditure structure, which is the lack of proper proportion between its investment and operational naps, as well as the imbalance of the structure of public revenues, which is highly dependent on oil rents. And all of this has led to imbalance in the structure of foreign trade of the country represented in increasing the degree of commercial exposure due to the growth of imports and its superiority over exports, if we excluded oil. The result of all this was the faltering and weak development process, which negatively affected the reality of economic operation. The researcher recommends, to supporting the sectoral productive growth in agriculture, industry, and services, especially tourism of all kinds. This is done only creating harmony between financial, monetary and trade policies, as well as supporting the role of the private sector and encouraging the foreign investment.

Key word/ Economic Structure, Structural Imbalances, Sectoral Growth, Employment.